

تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية - دراسة تطبيقية

الدكتور يوسف العبد الله الأحمد

أستاذ مساعد في قسم المحاسبة

كلية الاقتصاد - جامعة حلب

ملخص البحث:

هدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية، ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث على دراسة تقارير حوكمة الشركات المنشورة بموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بالإضافة إلى التقارير المالية المنشورة بالمواقع الالكترونية للشركات التي تشملها عينة الدراسة خلال الفترة بين عام 2014 - 2016. وتم تقسيمها لفترتين للدراسة: الفترة الأولى بين عامي 2014 و 2015، والفترة الثانية بين عامي 2015 و 2016.

تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية لبرنامج SPSS لتحليل البيانات والتعامل مع المتغيرات وذلك باستخدام اختبار T-test لاختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينتين غير مستقلتين (Paired-samples T-Test).

أظهرت نتائج البحث وجود مستوى كاف من الالتزام بآليات الحوكمة، حيث زادت نسبة التزام العديد من الشركات محل الدراسة بآليات الحوكمة خلال الفترة بين عامي 2014 و 2015 بنسبة 86% من إجمالي الشركات. وبنسبة 52% من إجمالي الشركات خلال الفترة بين عامي 2015 و 2016. وكذلك أظهرت النتائج وجود تأثير للالتزام بآليات الحوكمة على جميع مؤشرات الاستمرارية التي تناولتها الدراسة وهي: نسبة التداول، ونسبة صافي الربح إلى الإيرادات، ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وريحية السهم، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، الالتزام، آليات الحوكمة، استمرارية الشركات.

مقدمة البحث:

تعد حوكمة الشركات (Corporate Governance) من الموضوعات المهمة لجميع الشركات المحلية والعالمية في عصرنا الحاضر، إذ أن الأزمات المالية التي عانى بسببها الاقتصاد العالمي وضعت مفهوم حوكمة الشركات ضمن الأولويات. وتركز أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم على الحد من استخدام السلطة الإدارية في غير مصالح المساهمين، وتعمل على تفعيل أداء مجالس الإدارة في تلك الشركات، وكذلك تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات وتحديد الأدوار والصلاحيات لكل من المساهمين، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وأصحاب المصالح، علاوة على تأكيد أهمية الإفصاح والشفافية.

إن مفهوم حوكمة الشركات هو منهج إصلاحي وآلية عمل جديدة من شأنها ترسيخ نزاهة المعاملات المالية بوضع محددات تخدم المصالح العامة والحقوق الخاصة للمساهمين، بالإضافة إلى الحفاظ على استمرارية الشركات المساهمة وبقائها في السوق.

مشكلة البحث:

ازداد الاهتمام بحوكمة الشركات نتيجة للتعقيدات المتزايدة في البيئة القانونية والعالمية وزيادة مشاركة المستثمرين في تطوير الأسواق، وترتبط أغلب المشكلات التي تعاني منها الشركات المساهمة باستغلال السلطة الناتجة من الممارسات الخاطئة لإدارة الشركات والتلاعب بالسياسات المحاسبية المخالفة لتلبية الأغراض الذاتية لأصحاب المصالح بعدم إظهار الأرقام في القوائم والتقارير المالية بشكلها الحقيقي، ويؤثر ذلك التضليل على كل من مستخدمي تلك المعلومات في عميلة صنع القرار والتحليل المالي للشركات ودقة توقعات المحللين الماليين للأداء المالي والقدرة على التنبؤ باستمرارية الشركات. وعليه تكمن مشكله البحث بالتساؤل الآتي:

ما مدى تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية.

أهمية البحث: تقسم أهمية البحث إلى:

الأهمية العلمية: يأتي هذا البحث استكمالاً للدراسات السابقة من خلال دراسة تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية في ظل بيئة الأعمال

الحديثة، ومدى مساهمة الحوكمة في رفع مستوى الشفافية والإفصاح في تلك الشركات ومستوى الكفاءة الاقتصادية للمساعدة على استقرار عمل الشركات في السوق المالية. الأهمية العملية: تمثلت في ندرة البحوث التطبيقية التي أجريت في مجال تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية، والحاجة الماسة إلى التطبيق السليم لآليات ومبادئ الحوكمة من خلال التعرف على الآليات والمبادئ التي أصدرتها الهيئات المحلية والدولية المتخصصة بالطريقة السليمة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من تطبيق هذه الآليات على الشركات المساهمة السورية المسجلة في هيئة الأوراق المالية أو المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في دراسة تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية الآتية:

1. دراسة مدى التزام الشركات المساهمة السورية بآليات حوكمة الشركات.
2. تحديد الشركات التي زادت نسبة التزامها بآليات الحوكمة والشركات التي انخفضت نسبة التزامها بآليات الحوكمة.
3. بيان مدى تأثير الالتزام بآليات حوكمة الشركات من الناحية العلمية والعملية كأدوات قياس وتقويم كفاءة وقدرة الشركات على الاستمرارية.
4. بيان تأثير التطبيق السليم لآليات الحوكمة على مؤشرات الاستمرارية في الشركات المساهمة السورية.

فروض البحث:

تتمثل فروض البحث بوجود فرض رئيس وهو:

لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية بين مؤشرات النسب المالية المتعلقة باستمرارية الشركة قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.

تم تقسيم الفرض الرئيس إلى الفروض الفرعية الآتية:

- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في نسبة التداول قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في نسبة صافي الربح إلى الإيرادات قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في نسبة الديون إلى إجمالي الأصول قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في معدل العائد على حقوق المساهمين قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في ربحية السهم قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في نسبة الديون إلى حقوق الملكية قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.
- لا يوجد فرق ذو دلالة احصائية في معدل العائد على الأصول قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها.

متغيرات البحث:

يتضمن البحث نوعين من المتغيرات هي:

❖ **متغيرات مستقلة** تتمثل بآليات حوكمة الشركات وهي: حماية حقوق المساهمين، الإفصاح والشفافية، ومجالس الإدارة وهيكل الملكية، ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، ولجان التدقيق، ومفتشو الحسابات، والمدققين الداخليين.

❖ **متغيرات تابعة** تتمثل بمؤشرات النسب المتعلقة بالاستمرارية وهي: نسبة التداول، ونسبة صافي الربح إلى الإيرادات، ونسبة الديون إلى إجمالي الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وربحية السهم، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول.

حدود البحث:

تقسم حدود البحث إلى:

- ❖ **حدود زمنية:** الفترة التي تغطيها تقارير الحوكمة والتقارير المالية للشركات من عام 2014 ولغاية عام 2016، وتم تقسيمها إلى فترتين للدراسة: الفترة الأولى بين عامي 2014 و 2015، والفترة الثانية بين عامي 2015 و 2016.
- ❖ **حدود مكانية:** اقتصرَت الدراسة على (21) مصرفاً أو شركة تأمين خاضع لإشراف ورقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- ❖ **حدود عملية:** إجراء الدراسة التطبيقية على تأثير الالتزام بآليات الحوكمة على استمرارية الشركات المساهمة السورية من خلال دراسة تقارير الحوكمة للشركات مجتمع الدراسة بغية تحديد الشركات التي زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة وذلك بين الأعوام 2014 ولغاية 2016. بعد ذلك تم حساب النسب المالية للشركات السابقة عن الأعوام 2014 ولغاية 2016 وذلك لتحديد فيما إذا كان هناك علاقة بين زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وتحسن النسب المتعلقة بالاستمرارية فقط دون أخذ العوامل الأخرى المؤثرة في استمرارية الشركات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (نُدّه، 2010) بعنوان: " مبادئ حوكمة الشركات في سورية(دراسة مقارنة مع مصر والأردن)"

هدف الدراسة إلى إلقاء الضوء على نقاط الضعف ونواحي القصور في أدلة وقواعد حوكمة الشركات في البلدان محل الدراسة (مصر، والأردن، وسورية) مقارنة بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD حول الحوكمة. اتبعت الدراسة مدخلاً مقارناً بدراسة بنود مبادئ الحوكمة في البلدان الثلاثة ومدى شدة الإلزام فيها، من خلال تصميم (47 سؤالاً) في خمسة مجالات رئيسية في أدلة الحوكمة هي: مجلس الإدارة، وحملة الأسهم، والإدارة التنفيذية، والإفصاح، والمراجعة. وقام الباحث بعرض النتائج التجميعية لهذه الأسئلة التي جاءت كما يأتي: تبدي بنود دليل حوكمة الشركات في مصر عدم اتفاق مع مبادئ ال OECD بنسبة %34 مقارنة بنحو %45 في الأردن و %49 في سورية من مجموع الأسئلة المدروسة.

2- دراسة (Vijay and Sharma, 2012) بعنوان: " آليات حوكمة الشركات وأداء الشركة: دراسة للشركات الهندية".

هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين أداء الشركة وثلاث آليات لحوكمة الشركات وهي ممارسات مجلس الإدارة والإفصاح المالي وحقوق الملكية باستخدام عينة من الشركات الهندية الرائدة.

وجدت الدراسة أن آليات حوكمة الشركات مثل خصائص مجلس الإدارة، وحقوق الملكية والإفصاح تعبر عن عدم وجود علاقة مع أداء الشركة. وهذه النتيجة تتماشى مع تلك الدراسات التي خلصت إلى أن آليات حوكمة الشركات لا تفسر أداء الشركة. لكن هذه الدراسة توفر قاعدة لمزيد من البحوث في هذا المجال.

3- دراسة (السواح، 2015): بعنوان " قياس تأثير تطبيق آليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية- دراسة تطبيقية"

تناولت الدراسة قياس تأثير تطبيق آليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية، واستخدمت مقاييس محاسبية مستمدة من التقارير المالية تعكس أداء الإدارة والوضع المالي والإداري بصورة واقعية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة احصائية بين قياس تطبيق آليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

4- دراسة (النجار؛ وعقل، 2016) بعنوان: " قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر الالتزام بقواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وتمثلت مقاييس الأداء المالي بالعائد على الأصول، ومعدل نمو المبيعات، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركة. طبقت الدراسة على عينة مكونة من (36) شركة بعد تحقيقها لشروط معينة خلال فترة الدراسة (2009-2014)، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لقواعد حوكمة

الشركات على المقاييس المحاسبية: العائد على الأصول، والقيمة الدفترية للسهم، والقيمة السوقية للشركات، ولا يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات على معدل نمو المبيعات.

5- دراسة (Al-Thuneibat, 2016) بعنوان: "تأثير آليات حوكمة الشركات على إدارة الأرباح: دليل من المملكة العربية السعودية"

هدفت الدراسة إلى فحص مدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات حوكمة الشركات الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية وأثرها على إدارة الأرباح. أظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود تأثير خطي ذي دلالة إحصائية للاستحقاقات التقديرية على حوكمة الشركات. بالإضافة إلى ذلك، لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمراجعة الحسابات الداخلية، ولجنة التدقيق ومجلس الإدارة حول إدارة الأرباح. ومع ذلك، كشفت النتائج أن هناك تأثير سلبي طفيف لنطاق المراجعة الداخلية للحسابات واستقلال لجنة التدقيق ومراجعة الحسابات على الاستحقاقات التقديرية.

6- دراسة (Khan, & Ibrahim, 2017) بعنوان: "تحسين الأداء المالي للشركة من خلال آلية حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة ماليزيا: دراسة ميدانية" هدفت الدراسة إلى فحص تأثير آلية حوكمة الشركات (اجتماع مجلس الإدارة، واستقلالية لجنة التدقيق، ملكية حاملي الأسهم، والرسوم غير المتعلقة بالتدقيق) على الأداء المالي للشركة.

اعتمدت هذه الدراسة على تحليل أثر آلية حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركة لعينة من 100 شركة مدرجة في بورصة ماليزيا خلال الفترة 2010-2014. أظهرت نتائج الدراسة إلى أن النماذج التي تم تحليلها بواسطة المربعات الصغرى العادية، وجود علاقة سلبية كبيرة بين استقلالية لجنة التدقيق والأداء المالي للشركة مقاسة بسعر السهم، كما أظهرت النتائج أن حقوق الملكية وإجمالي أصول الشركة لها تأثير إيجابي كبير في الأداء المالي للشركة (سعر السهم).

7- دراسة (شهيدي؛ والعيسى، 2018) بعنوان: "أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)"

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مستوى الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، واختبار مدى تمتع التقارير المنشورة للشركات المدرجة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالجودة من خلال مدى ممارسة هذه الشركات لإدارة الأرباح، ومن ثم اختبار تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى وجود التزام بتطبيق قواعد الحوكمة بنسبة 80% وأن الشركات تتمتع بجودة تقارير منخفضة بنسبة 42%. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للحوكمة في جودة التقارير المالية.

8- دراسة (عمار، 2018) بعنوان: " أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى تحديد درجة تطبيق الشركات المساهمة العامة السورية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية لمعايير الحوكمة، ودراسة انعكاسات وتأثير تطبيق هذه المعايير على الأداء المالي والتشغيلي للشركات محل الدراسة، وذلك خلال الفترة (2011-2016).

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن الشركات المساهمة العامة السورية محل الدراسة تلتزم بتطبيق قواعد الحوكمة بوجه عام عند المستوى المتوسط وهذا يعكس، من جهة، وعي إدارات هذه الشركات بأهمية تطبيق ممارسات الحوكمة، بما تتضمنه من قواعد وإجراءات تشغيلية ورقابية تنعكس على الأداء المالي والتشغيلي. ومن جهة أخرى، يعكس جهود الجهات الرقابية ممثلة في هيئة الأوراق والأسواق المالية، ومصرف سورية المركزي، وهيئة الاشراف على التأمين من خلال حرصها على تطبيق معايير الحوكمة في الشركات المساهمة السورية.

9-دراسة (Jabbar,2018) بعنوان: "أثر تطبيق آليات الحوكمة على كفاءة أداء التدقيق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية: دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"

هدفت الدراسة إلى دراسة الآثار المترتبة على تطبيق آليات حوكمة الشركات على كفاءة أداء التدقيق ومستوى الإفصاح في التقارير المالية من خلال دراسة بعض آليات حوكمة الشركات والسعي لقياسها وتحديد مدى الالتزام بها لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: لا يوجد نص قانوني أو تشريع قانوني في العراق فيما يتعلق بآليات أو مبادئ حوكمة الشركات باستثناء بعض النصوص الموجودة داخل القوانين مثل قانون الشركات أو قانون البنوك أو قوانين أخرى. كما أظهرت نتائج الدراسة التزام شركات عينة البحث بتنفيذ بعض آليات الحوكمة، حيث أعلى التزام لهذه الآليات هو القطاع المصرفي يليه القطاعات الأخرى.

10-دراسة (Kamath,2019) بعنوان: "تأثير خصائص حوكمة الشركات على أداء رأسمال الفكري للشركات في الهند"

تبحث هذه الدراسة في خصائص حوكمة الشركات وتأثيرها على أداء رأس المال الفكري لعينة من 95 شركة مدرجة في البورصة الوطنية في الهند. تم تمثيل خصائص حوكمة الشركات من خلال حجم المجلس، واستقلالية المديرين، وتواتر اجتماعات مجلس الإدارة، ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة، وتكوين المجلس. تم دراسة تأثير هذه الخصائص على أداء رأس المال الفكري ومكوناته لمدة 7 سنوات، أي 2010-2011 إلى 2016-2017، وذلك باستخدام تحليل الانحدار. توفر نتائج الدراسة أدلة واضحة على أن خصائص حوكمة الشركات تؤثر على أداء رأس المال الفكري من الشركات ذات رأس المال الكبير في الهند فقط. وعلاوة على ذلك، ينظر إلى أن حجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة يميزون بأهم الآثار. كما يرتبط حجم مجلس الإدارة بشكل سلبي بأداء رأس المال الفكري للشركات الكبيرة.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة أهمية مبادئ حوكمة الشركات وتأثيرها في تحسين الأداء أو إدارة الأرباح أو جودة التقارير المالية للشركات المدرجة في الأسواق المالية في العديد من الدول ومنها سورية.

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بأنه يتناول دراسة تأثير الالتزام بآليات الحوكمة في الشركات المساهمة السورية على استمرارية الشركات، من خلال شرح مدى التزام الشركات المساهمة السورية بآليات ومبادئ الحوكمة وضرورة الالتزام بها، وبما يتفق مع القرار رقم /31/ لعام 2008 الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية الذي يتضمن نظام ممارسة الإدارة السليمة في الشركات (قواعد حوكمة الشركات المساهمة)، وفي حال عدم الالتزام توضيح الأسباب التي أدت إلى عدم الالتزام بهذه الآليات بشكل واضح في التقرير السنوي للشركة، وتوضيح مفهوم وأهمية الاستمرارية للشركات المساهمة في السوق نتيجة الالتزام بآليات الحوكمة وتحديد مسؤولية الإدارة عن تقييم فرض الاستمرارية.

منهج البحث:

اعتمد البحث على أسلوبين:

1- أسلوب وصفي فيما يخص الجانب النظري: اعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع واهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، والاطلاع على ما كتب في الدوريات والمراجع العلمية المختصة حول تأثير الالتزام بآليات حوكمة الشركات على استمرارية الشركات المساهمة السورية.

2- أسلوب الدراسة التطبيقية فيما يخص الجانب التطبيقي:

- في البداية تمت دراسة تقارير الحوكمة للشركات مجتمع الدراسة بغية تحديد الشركات التي زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة وذلك بين الأعوام 2014 ولغاية 2016.

- بعد ذلك تم حساب النسب المالية المتعلقة بالاستمرارية للشركات السابقة عن الأعوام 2014 ولغاية 2016 وذلك لتحديد فيما إذا كان هناك علاقة بين زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وتحسن النسب المتعلقة بالاستمرارية.

الجانب النظري:

أولاً- مفهوم الحوكمة:

تمثل الحوكمة مجموعة من الضوابط والمعايير والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي من خلال تحديد العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من جهة أخرى. كما وتشمل ضوابط الحوكمة ومعايير الانضباط المؤسسي كافة القواعد والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتحقق التوازن بين مصالح الشركة والعاملين بها والمساهمين فيها، وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بالشركة (عفيفي، 2008، ص 435).

إن هدف حوكمة الشركات هو المساعدة في بناء جو من الثقة والشفافية والمساءلة اللازمة لتشجيع الاستثمار على المدى الطويل، والاستقرار المالي ونزاهة العمل، والذي يؤدي بالنتيجة إلى تحقيق النمو لحوكمة الشركات والاستمرارية. لقد تم بحث آليات ومبادئ حوكمة الشركات في منتدى OECD/G20 في نيسان عام 2015 ومن أجل ضمان استمرارية هذه المبادئ لأهميتها ودقتها، فقد تم تدعيم هذه المبادئ بالتجارب العملية والتحليلية، وذلك بهدف دعم الكفاءة الاقتصادية والنمو المستدام والاستقرار المالي، ويتحقق ذلك عن طريق توفير الحوافز المناسبة للمساهمين وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكذلك الوسطاء الماليين ومقدمي الخدمات وذلك في إطار من الضوابط المتعلقة بهذا الشأن.

أ- الأطراف الرئيسية في الحوكمة:

يقوم مفهوم الحوكمة على تنظيم العلاقات بين كل من مجلس الإدارة الشركة، والإدارة التنفيذية للشركة (المدير العام أو المدير التنفيذي، والرئيس التنفيذي، أو العضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة ونوابهم)، وأصحاب المصالح] كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين (أصحاب الأسهم في

الشركة)، والعاملين، والدائنين، والعملاء، والموردين، والمستثمرين المحتملين] ومدققي الحسابات، وترتكز جميع هذه العلاقات في مفهوم الحوكمة على الشفافية والوضوح في نقل البيانات والإعلان عنها (سليمان، 2008) و(أبو حمام، 2009).

ب- تعريف الحوكمة:

ظهر كثير من التعريفات المتنوعة لحوكمة الشركات من أهمها ما يأتي:

1. مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة (Williamson, 2009, p:18).
2. مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة والممولين أصحاب المصالح، لكي يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية وقيمة أسهم الشركة على المدى الطويل وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة (السويداوي، 2015، ص12).
3. نظام من القواعد والممارسات والعمليات التي يتم خلالها التوجيه والتحكم في المنظمة، حيث أنها تعمل على الجمع بين جميع أنواع المستفيدين وأصحاب المصالح بما في ذلك العملاء والموردين والإداريين وغيرهم (بيت التمويل الكويتي 2010، ص4).
4. مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركات وفقاً للمعايير والأساليب العلمية، وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ في الاعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها (هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، ص2).
5. كما تُعرّف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها .

6. من أبرز التعاريف وأقصرها: تعريف لجنة كادبوري الإنجليزية الشهيرة في عام 1992 بأن حوكمة الشركات هي "النظام الذي بموجبه تتم قيادة الشركة وتوجيهها" (Cadbury,1992,p.14).

7. عرّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الحوكمة بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على الإدارة التنفيذية للشركة، ومجلس إدارتها، والمساهمين فيها، وغيرهم من الأطراف المعنية وصاحبة المصلحة بصور مختلفة فيها (OECD,2004,p11).

مما سبق يمكن للباحث تعريف حوكمة الشركات بأنها: مجموعة من الأنظمة والآليات التي تحكم العلاقات بين الأطراف ذات العلاقة في الشركة بهدف تحقيق الشفافية والوضوح والعدالة والانضباط ومكافحة الفساد والتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق أهدافها واستراتيجياتها الطويلة الأجل.

ثانياً - أهمية وفوائد تطبيق آليات ومبادئ حوكمة الشركات:

إن وجود آليات ومبادئ حوكمة قوية يؤدي إلى تحسين فرص الحصول على رأس المال، ويساعد على النمو الاقتصادي. كما تتمتع حوكمة الشركات بأبعاد اجتماعية ومؤسسية أوسع؛ لذا فوضع آليات سليمة للحوكمة ينبغي أن يركز على تحقيق قيم النزاهة والشفافية والمساءلة والمسؤولية لكل من أصحاب المصلحة والمساهمين. ولكي تكون فعالة وتحكمها القيم الأخلاقية، ومن ثم فإن توافر عناصر مثل ضمان حقوق الملكية الخاصة، ووجود نظام قضائي فعال، يعد أمراً ضرورياً لترجمة قوانين ولوائح حوكمة الشركات إلى ممارسات واقعية وعملية (هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، ص3).

وبشكل خاص تهدف آليات ومبادئ الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة لكل الأطراف الآتية (هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة، ص3):

1. **الشركات:** إن تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة يساعد الشركات على خلق بيئة عمل سليمة تعين الشركة على تحقيق أداء أفضل مع توافر الإدارة الجيدة ولذا تكون القيمة الاقتصادية للشركة أكبر، بالإضافة إلى أن الحوكمة الرشيدة تساعد الشركات على

الوصول إلى أسواق المال والحصول على التمويل اللازم بتكلفة أقل مما يعينها على التوسع في نشاطها، وتقليل المخاطر، وبناء الثقة مع أصحاب المصالح. وعندما يشعر المستثمر بأن الشركة تعتمد آليات ومبادئ الشفافية والعدالة والرقابة فإنه يكافئها على ذلك بزيادة الاستثمار فيها وبالتالي ورفع قيمة أسهمها في البورصة وإذا لم تلتزم فإنها تعرض نفسها للعقاب من المستثمر أولاً قبل الجهات الرقابية لذلك فإن الالتزام بهذه الآليات والمبادئ مهم لنمو الشركة واستمراريتها وبقائها في السوق.

2. **المستثمرون وحملة الأسهم:** تساهم حوكمة الشركات في ضمان تحقيق الحماية للمساهمين مع مراعاة الحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بالإضافة إلى أنها تسهل عملية الرقابة والإشراف على أداء الشركة عبر تحديد أطر الرقابة الداخلية وتشكيل اللجان المتخصصة وتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية والذي يمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين ومساءلة الشركات عن ممارساتها. كما وتضمن الحوكمة للمساهمين كافة حقوقهم المتمثلة في حق التصويت، وحق المشاركة في القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة الشركة والحصول على معلومات كافية حول أي قرارات تخص أية تغييرات جوهرية قد تؤثر على أداء الشركة في المستقبل.

3. **الاقتصاد:** إن تطبيق آليات ومبادئ الحوكمة يرفع مستوى كفاءة الاقتصاد لما لها من أهمية في المساعدة على استقرار الأسواق المالية ورفع مستوى الشفافية وجذب الاستثمارات من الخارج والداخل على حد سواء، بالإضافة إلى تقليص حجم المخاطر التي تواجه النظام الاقتصادي.

4. **أصحاب المصالح الآخرين:** تسعى الحوكمة إلى بناء علاقة وثيقة وقوية بين إدارة الشركة والعاملين بها ومورديها ودائنيها وغيرهم، فالحوكمة الرشيدة تعزز مستوى ثقة جميع المتعاملين للإسهام في رفع مستوى أداء الشركة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية.

ثالثاً - مدى التزام الشركات المساهمة السورية بآليات ومبادئ الحوكمة:

يتم إعداد التقارير المالية على افتراض أن الشركة ناجحة ومستمرة في عملها ويقوم المدققون بتحديد ما إن كانت الشركة شركة مستمرة من عدمه عند تدقيق البيانات المالية في تاريخها. ولتحديد مدى التزام الشركات المساهمة السورية بآليات ومبادئ

الحوكمة قام الباحث بالاطلاع على القوائم المالية ودليل الحوكمة التي تصدرها تلك الشركات، وكذلك قام الباحث بدراسة دليل وتقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية 2008 ومصرف سورية المركزي 2009 وهيئة الإشراف على التأمين 2007.

وحيثما ترى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية أن إحدى الشركات غير ملتزمة فيمكنها إعادة التواصل مع الشركة أو الجهة لتنضبط أكثر بضوابط الحوكمة، وعندما يصدر التقرير للآخرين فهو ليس ملزماً لكنه يعطي صورة عن أن الشركات التي تخضع لإشراف الهيئة وهي معظمها الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، ومعظم هذه الشركات لديها ضوابط حوكمة وملتزمة بهذه الضوابط وإذا كانت الشركات المدرجة أسهمها في البورصة ملتزمة بضوابط الحوكمة بمعنى أن عملها شفاف ومؤسسي وقانوني، ما يعني أن هناك ارتياح لحاملي الأسهم أن الشركة التي يحملون أسهمها تعمل بشكل مؤسسي وقانوني.

رابعاً- مفهوم الاستمرارية للشركات:

يعد فرض الاستمرارية أحد الفروض المحاسبية التي تعد على أساسها القوائم المالية. ويعني فرض الاستمرارية النظر إلى الشركة على أنها مستمرة في مزاولة أعمالها في المستقبل القريب، وأنها ليست مضطرة ولا يوجد لديها النية للتصفية أو تقليص حجم أعمالها، أو البحث عن وسائل للحماية من الدائنين بما يتوافق مع القوانين واللوائح (ISA), No. 570). ولذلك يتم تسجيل قيم الأصول والالتزامات على أساس أن الشركة سوف يكون لديها النية والقدرة على تحقيق أصولها وتسوية التزاماتها من خلال ممارستها لأنشطتها العادية كما يتطلب المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) ضرورة قيام الإدارة عند إعداد التقارير المالية بإجراء تقييم لقدرة الشركة على الاستمرار.

إن معظم اللوائح والمعايير المحاسبية بما فيها المعايير الدولية للتقرير المالي تتطلب على وجه التحديد أن تقوم الإدارة بتقييم قدرة الشركة على الاستمرارية في مزاولة نشاطها، حيث ينص المعيار الدولي المحاسبة رقم (1) بعنوان (عرض القوائم المالية) على أنه عندما يتم إعداد القوائم المالية فإن الإدارة يجب أن تجري تقييماً لمقدرة الشركة

على الاستمرار في أعمالها، حيث يجب أن تعد القوائم المالية عمى أساس فرض الاستمرارية ما لم تنو الإدارة والقيام بتصفية الشركة أو تتوقف عن أعمالها.

لقد حدد معيار التدقيق الدولي رقم (570) الخاص بالاستمرارية والاتحاد الدولي للمحاسبين (International Federation of Accountants (IFAC)) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركات، وقسمت إلى مؤشرات مالية، ومؤشرات تشغيلية، ومؤشرات أخرى، ولكن لا يعد هذا حصراً كاملاً وشاملاً لكل المؤشرات، كما أن وجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعني بالضرورة فشل الشركة وعدم قدرتها على الاستمرار (المومني، وشوبات، 2008).

خامساً- مؤشرات الاستمرارية المتعلقة بمتغيرات الدراسة:

تتمثل هذه المؤشرات بالنسب الآتية:

1. **نسبة التداول:** هي أحد المؤشرات المهمة التي تدل على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، وإن ارتفاع هذه النسبة يزيد من هامش الأمان لدى الشركة مما يؤثر إيجاباً في استمراريته.
2. **نسبة صافي الربح إلى الإيرادات (الربحية):** من المتغيرات التي تدل على قدرة الشركة على الاستمرار حيث أن هذه النسبة مهمة لكل من المستثمرين الحاليين والمحتملين وارتفاع هذه النسبة يجعل الشركة تمثل فرصة استثمارية للمستثمرين المحتملين.
3. **نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:** إن انخفاض هذه النسبة يدل على تحسن الهيكل التمويلي للشركة بالإضافة إلى انخفاض تكلفة الدين مما يزيد من احتمال استمرارية الشركة.
4. **معدل العائد على حقوق المساهمين:** هو أحد المتغيرات المهمة التي تدل على قدرة الشركة على توليد عائد مناسب على الأموال المستثمرة وارتفاع هذا المعدل يدل على حسن إدارة الشركة وبالتالي استمراريته.

5. **ربحية السهم:** يقيس هذا المتغير حجم الأرباح التي يحصل عليها الملاك، حيث أن ارتفاع هذا المتغير يزيد من احتمال استمرارية الشركات كون الريج يمثل الهدف الأساسي لأصحاب حقوق الملكية.

6. **نسبة الديون إلى حقوق الملكية:** إن انخفاض قيمة هذا المتغير يدل على انخفاض أعباء خدمة الدين واستقلالية الشركة بشكل أكبر في إدارة مواردها وبالتالي استمراريته.

7. **معدل العائد على الأصول:** هو أحد المتغيرات المهمة التي تدل على قدرة الشركة على توليد عائد مناسب من استثمار أصولها وارتفاع هذا المعدل يدل على حسن إدارة الشركة للأصول وبالتالي استمراريته.

الجانب التطبيقي:

أولاً- مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة المصارف وشركات التأمين الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، حيث تقوم هيئة الأوراق والأسواق المالية بإصدار تقارير دورية سنوية عن مدى الالتزام بآليات الحوكمة في جميع المحاور التي تغطيها الأنظمة الحاكمة لنشاط هذه الشركات، كما تقوم هذه الشركات أيضاً بإصدار تقارير مالية توفر إحصاحات كافية تُمكن من حساب بعض النسب المالية التي تعد مؤشرات لاستمرارية هذه الشركات.

أما عينة الدراسة فتتمثل في مجموعة من المصارف وشركات التأمين الخاضعة لإشراف الهيئة والتي تحقق المعايير الآتية:

- 1- أن تتوفر في تقارير الحوكمة الصادرة عن هيئة الأوراق والأسواق المالية درجة مقبولة من المعلومات حول التزام هذه الشركات بآليات الحوكمة.
- 2- أن تكون هذه الشركات قد حافظت أو زادت من نسبة التزامها بآليات الحوكمة، وبالتالي تم استبعاد الشركات التي انخفض فيها مؤشر الالتزام بهذه الآليات عند اختيار العينة من مجتمع الدراسة.

3- تحدد الفترة التي تغطيها تقارير الحوكمة والتقارير المالية للشركات من عام 2014 ولغاية عام 2016، حيث تم تقسيم الفترة السابقة لفترتين للدراسة: الفترة الأولى بين عامي 2014 و 2015، والفترة الثانية بين عامي 2015 و 2016.

ثانياً- أسلوب جمع بيانات الدراسة:

اعتمد الباحث على تقارير حوكمة الشركات المنشورة بموقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، بالإضافة إلى التقارير المالية المنشورة بالمواقع الالكترونية للشركات التي تشملها عينة الدراسة وذلك عن الفترة من عام 2014 ولغاية عام 2016.

ثالثاً- الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية لبرنامج SPSS لتحليل البيانات والتعامل مع المتغيرات وذلك باستخدام الاختبار T لاختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينتين غير مستقلتين (Paired-samples T-Test)، حيث يستخدم هذا الاختبار لقياس الفرق المعنوي بين متوسطي عينتين مرتبطتين لمتغير واحد، حيث تم تفرغ البيانات المجموعة من قبل الباحث في البرنامج وذلك للعينة محل الدراسة.

رابعاً- درجة التزام الشركات بآليات الحوكمة:

تم حساب درجة التزام الشركات بآليات الحوكمة من خلال إعداد جدول يتضمن آليات الحوكمة والتي تتمثل في 8 مجموعات من الآليات وهي:

- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بحقوق المساهمين.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بالإفصاح والشفافية.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بمجالس الإدارة وهيكل الملكية.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بمهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة باللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بلجان التدقيق.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بمفتشي الحسابات.
- مدى الالتزام بالآليات الخاصة بالمدققين الداخليين.

تم تقسيم هذه المجموعات إلى آليات فرعية وتم اختيار إحدى قيمتين (1) للالتزام بالآلية و(0) لعدم الالتزام بالآلية ومن ثم تم استخراج المتوسط الحسابي لمدى التزام الشركات بآليات الحوكمة، كما أضاف الباحث نقطة إضافية للشركات التي التزمت بالحوكمة تعبر عن زيادة خبرة هذه الشركات بهذه الآليات وكانت النتائج كما يأتي:

الجدول رقم (1) نسبة الالتزام بآليات الحوكمة عن الأعوام 2014 ولغاية 2016

اسم المصرف أو الشركة	2014	2015	2016
بنك الشرق	81%	88%	81%
البنك العربي	73%	77%	78%
البنك الأردن	73%	77%	78%
بنك عوده - سورية	85%	77%	81%
مصرف فرنسبنك	81%	85%	81%
بنك قطر	73%	77%	78%
البنك الدولي الإسلامي	88%	89%	90%
بنك بيمو	77%	85%	88%
البنك الدولي للتجارة والتمويل	85%	86%	87%
بنك سورية والمهجر	85%	86%	87%
بنك بيبيلوس	77%	85%	88%
العقيلة للتأمين	54%	58%	50%
الاتحاد التعاوني للتأمين	81%	77%	62%
الشركة الكويتية للتأمين	65%	77%	69%
المشرق للتأمين	77%	78%	69%
شركة أروب للتأمين	73%	77%	81%
المتحدة للتأمين	77%	62%	85%
بنك الخليج	77%	81%	69%
بنك البركة	73%	85%	77%
الشركة الوطنية للتأمين	85%	86%	81%
بنك الشام الإسلامي	85%	86%	81%

تم تقسيم الفترة إلى فترتين للدراسة:

الفترة الأولى للدراسة بين عامي 2014 و 2015:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بين عامي 2014 و 2015 زادت نسبة التزام العديد من الشركات بآليات الحوكمة حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي زادت درجة التزامها بإجراءات الحوكمة 18 شركة من أصل 21 أي أن نسبة الشركات التي زادت التزامها بلغت 86% من إجمالي الشركات.

بالمقابل يلاحظ أن هناك عدد آخر من الشركات انخفضت فيها نسبة الالتزام بآليات الحوكمة وهي بنك عوده، الاتحاد التعاوني للتأمين، المتحدة للتأمين.

فمثلاً يلاحظ أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة لبنك عوده - سورية خلال عام 2014 كانوا أعضاء غير تنفيذيين مستقلين بينما انخفض عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين خلال عام 2015 مما أدى إلى انخفاض نسبة التزام البنك بآليات الحوكمة، أما بالنسبة للاتحاد التعاوني للتأمين فقد لوحظ انخفاض عدد الأعضاء غير التنفيذيين المستقلين ضمن لجنة التدقيق، وأخيراً فإنه لا يوجد أي إشارة لوجود لجنة للتدقيق في الشركة المتحدة للتأمين خلال عام 2015 بينما كانت هذه اللجنة موجودة خلال عام 2014 مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذه الشركة.

الفترة الثانية للدراسة بين عامي 2015 و 2016:

يلاحظ من خلال الجدول السابق أنه بين عامي 2015 و 2016 انخفضت نسبة التزام عدد من الشركات بآليات الحوكمة حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي حافظت أو زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة فقط 11 شركة من أصل 21 أي أن نسبة الشركات التي حافظت أو زادت من نسبة التزامها بلغت 52% من إجمالي الشركات.

بالمقابل يلاحظ أن هناك عدد آخر من الشركات انخفضت فيها نسبة الالتزام بآليات الحوكمة وهي بنك الشرق، مصرف فرنسبنك، شركة العقيلة للتأمين، الاتحاد التعاوني للتأمين، الشركة الكويتية للتأمين، شركة المشرق للتأمين، بنك سورية والخليج، بنك البركة، الشركة الوطنية للتأمين، بنك الشام الإسلامي.

ومن أهم ملاحظات عدم الالتزام بآليات الحوكمة في الشركات المشار إليها:

- بالنسبة لبنك الشرق يلاحظ انخفاض عدد الأعضاء المستقلين ضمن لجنة التدقيق، مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذا البنك.
- بالنسبة لمصرف فرنسبنك يلاحظ غياب الإفصاحات الطارئة خلال عام 2016 في تقرير الحوكمة.
- بالنسبة لشركة العقيلة للتأمين لوحظ غياب الحق في الحصول على نصيب من الأرباح للمساهمين نتيجة لعدم إجراء الشركة لأي توزيعات خلال عام 2016 بينما تم إجراء هذه التوزيعات خلال عام 2015.
- بالنسبة للاتحاد التعاوني للتأمين لوحظ عدم وجود لجنة للتدقيق في الشركة خلال عام 2016 بينما كانت هذه اللجنة موجودة خلال عام 2015 مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذه الشركة.
- بالنسبة للشركة السورية الكويتية للتأمين يلاحظ أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق كان أقل من 4 اجتماعات خلال عام 2016 بينما كان 4 اجتماعات خلال عام 2015 مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذه الشركة.
- بالنسبة لشركة المشرق للتأمين يلاحظ أن عدد اجتماعات لجنة التدقيق كانت أقل من 4 اجتماعات خلال عام 2016 بينما كانت 4 اجتماعات خلال عام 2015 مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذه الشركة.
- بالنسبة لبنك سورية والخليج يلاحظ أن عدد اجتماعات مجلس الإدارة كانت أقل من 4 اجتماعات خلال عام 2016 بينما كانت 4 اجتماعات خلال عام 2015 مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذه الشركة.
- بالنسبة لبنك البركة لم يحقق خلال عام 2016 شرط اجتماع لجنة التدقيق مع مدقق الحسابات مرة واحدة على الأقل خلال العام مما يعني انخفاض درجة الامتثال لآليات الحوكمة في هذا البنك.
- بالنسبة للشركة الوطنية للتأمين يلاحظ غياب الإفصاحات الطارئة خلال عام 2016 في تقرير الحوكمة.

• بالنسبة لبنك الشام الإسلامي يلاحظ أن غالبية أعضاء مجلس الإدارة خلال عام 2015 كانوا أعضاء مستقلين بينما انخفض عدد الأعضاء المستقلين خلال عام 2016 مما أدى إلى انخفاض نسبة التزام البنك بآليات الحوكمة.

خامساً- دراسة النسب المتعلقة بالاستمرارية للشركات الملتزمة بآليات الحوكمة:

تم حساب النسب المالية للمصارف وشركات التأمين التي زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة وذلك بغية دراسة العلاقة بين الزيادة بالالتزام بآليات الحوكمة وتحسن النسب المالية التي تتعلق باستمرارية هذه الشركات.

بالنسبة للفترة التي غطتها هذه الدراسة فهي الفترة الأولى بين عامي 2014 و 2015 فقط وذلك بسبب أن عدد المشاهدات المدروسة للنسب المشار إليها تغطي أكثر من 30 مشاهدة وهي من أحد شروط الاختبارات المعلمية خاصة في حال كانت البيانات لا تتبع للتوزيع الطبيعي وإنما هي قريبة من هذا التوزيع لذلك يمكن التساهل في هذا الشرط في حال كان عدد المشاهدات أكبر من 30 مشاهدة (الفقي، 2010، ص 144)، حيث أن فترة الدراسة تغطي 18 شركة ولعامين متتاليين (36 مشاهدة خاصة بكل نسبة)، بينما لا يتحقق هذا الشرط في الفترة الثانية بين عامي 2015 و 2016 حيث بلغ عدد الشركات التي زاد فيها الالتزام بآليات الحوكمة 11 شركة فقط من أصل 21 مما يعني أن عدد المشاهدات لعامي الدراسة لا يحقق شرط الاختبار المعلمي مما أدى إلى استبعاد الفترة الثانية والاكتماء بالفترة الأولى للدراسة والتي تغطي عامي 2014 و 2015.

سادساً- اختبار الفروض:

قام الباحث باستخدام الاختبار T لاختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات لعينتين غير مستقلتين (Paired-samples T-Test) من النسب المالية عن عامي 2014 و 2015 لمجموعة المصارف وشركات التأمين والتي زادت نسبة التزامها بآليات الحوكمة خلال الفترة، حيث تم استخدام هذا الاختبار لقياس الفرق المعنوي بين متوسطي عيني النسب للمصارف وشركات التأمين الآتية:

بنك الشرق، البنك العربي، بنك الأردن - سورية، مصرف فرنسبنك - سورية، بنك قطر الوطني، بنك سورية الدولي الإسلامي، بنك بيمو السعودي الفرنسي، المصرف الدولي للتجارة والتمويل، بنك سورية والمهجر، بنك بيلوس - سورية، بنك الشام، بنك البركة - سورية، بنك الخليج، السورية الوطنية للتأمين، السورية الدولية للتأمين (أروب سورية)، السورية الكويتية للتأمين، العقيلة للتأمين التكافلي، شركة المشرق العربي للتأمين. بافتراض الترميز الآتي: L (نسبة التداول)، P (نسبة صافي الربح إلى الإيرادات)، D (نسبة الديون إلى إجمالي الأصول)، R (العائد على حقوق الملكية)، S (ربحية السهم)، E (نسبة الديون إلى حقوق الملكية)، F (معدل العائد على الأصول). بتطبيق اختبار T على النسب المالية للشركات وذلك بغرض اختبار الفرض الرئيس كانت النتائج كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2) اختبار الفروقات المعنوية بين المتوسطات (T-Test) بين عينتين من النسب المالية عن عامي 2014 و 2015 لمجموعة المصارف وشركات التأمين

Variables		Mean	Std. deviation	Correlation	T	Sig
L	L1	1.22	0.27	0.96	2.11	0.050
	L2	1.36				
P	P1	0.90	1.37	0.91	4.20	0.001
	P2	2.27				
D	D1	0.75	0.03	0.98	4.20	0.001
	D2	0.71				
R	R1	0.10	0.24	0.15	4.22	0.001
	R2	0.35				
S	S1	27.33	37.9	0.76	7.31	0.000
	S2	92.79				
E	E1	6.55	3.50	0.90	2.03	0.058
	E2	4.87				
F	F1	0.37	0.037	0.84	6.03	0.00
	F2	0.90				

يلاحظ من خلال الجدول السابق ما يأتي:

- بالنسبة لنسبة التداول: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة التداول للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.05 وهذا الفرق يمثل تزايد في نسبة التداول بين عامي 2014 و 2015 بدليل زيادة المتوسط الحسابي لنسب التداول خلال الفترة.
- بالنسبة لنسبة الربحية: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة الربحية للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.001 وهذا الفرق يمثل تزايد في نسبة الربحية بين عامي 2014 و 2015 بدليل زيادة المتوسط الحسابي لنسب الربحية خلال الفترة.
- بالنسبة لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط نسبة الديون إلى إجمالي الأصول للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.001 وهذا الفرق يمثل انخفاض في نسبة الديون إلى إجمالي الأصول بين عامي 2014 و 2015 بدليل انخفاض المتوسط الحسابي لنسبة الديون إلى إجمالي الأصول خلال الفترة.
- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط العائد على حقوق الملكية للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.001 وهذا الفرق يمثل تزايد في العائد على حقوق الملكية بين عامي 2014 و 2015 بدليل زيادة المتوسط الحسابي للعائد على حقوق الملكية خلال الفترة.
- بالنسبة لربحية السهم: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسط ربحية السهم للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.001 وهذا الفرق يمثل تزايد في ربحية السهم بين عامي 2014 و 2015 بدليل زيادة المتوسط الحسابي لربحية السهم خلال الفترة.
- بالنسبة لنسبة الديون إلى حقوق الملكية: يلاحظ أنه لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين نسبة الديون إلى حقوق الملكية للعيينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.058.

• بالنسبة للعائد على الأصول: يلاحظ أنه يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين العائد على الأصول للعينة موضوع الدراسة لكون المعنوية 0.000 وهذا الفرق يمثل تزايد في العائد على الأصول بين عامي 2014 و 2015 بدليل زيادة المتوسط الحسابي للعائد على الأصول خلال الفترة.

انطلاقاً مما سبق يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل وهو: يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين النسب المالية التي تتعلق باستمرارية الشركة قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة وبعدها وهذا الفرق يتمثل بالزيادة في متوسطات هذه النسب بعد زيادة الالتزام بآليات الحوكمة.

النتائج:

1. زادت نسبة التزام العديد من الشركات محل الدراسة بآليات الحوكمة خلال الفترة بين عامي 2014 و 2015 حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي زادت درجة التزامها بإجراءات الحوكمة 18 شركة من أصل 21 أي أن نسبة الشركات التي زادت التزامها بلغت 86% من إجمالي الشركات. وبالمقابل يوجد عدد آخر من الشركات انخفضت فيها نسبة الالتزام بآليات الحوكمة وهي: بنك عوده، الاتحاد التعاوني للتأمين، المتحدة للتأمين.
2. انخفضت نسبة التزام عدد من الشركات محل الدراسة بآليات الحوكمة خلال الفترة بين عامي 2015 و 2016 حيث بلغ إجمالي عدد الشركات التي حافظت أو زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة فقط 11 شركة من أصل 21 أي أن نسبة الشركات التي حافظت أو زادت من نسبة التزامها بلغت 52% من إجمالي الشركات. أما الشركات التي انخفضت فيها نسبة الالتزام بآليات الحوكمة هي: بنك الشرق، مصرف فرنسبنك، شركة العقيلة للتأمين، الاتحاد التعاوني للتأمين، الشركة الكويتية للتأمين، شركة المشرق للتأمين، بنك سورية والخليج، بنك البركة، الشركة الوطنية للتأمين، بنك الشام الإسلامي.
3. يوجد فرق ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات استمرارية (التي تعبر عنها النسب المالية) الشركات المساهمة السورية محل الدراسة قبل زيادة الالتزام بآليات الحوكمة

وبعدها وهذا الفرق يتمثل بالزيادة في متوسطات هذه النسب بعد زيادة الالتزام بآليات الحوكمة.

التوصيات:

1. يوصي الباحث بضرورة استمرار الالتزام بآليات الحوكمة للشركات التي حافظت أو زادت درجة التزامها بآليات الحوكمة. وتطوير نظام فعال للحوكمة في الشركات التي انخفضت فيها نسبة الالتزام بآليات الحوكمة سواءً من قبل الشركات نفسها أو من قبل الجهات الحكومية الإشرافية والرقابية ذات العلاقة والمنظمات الدولية وذلك بما يتماشى مع حجم وطبيعة أعمال تلك الشركات مع ضرورة التدرج في عملية التطبيق وإلزام الشركات المساهمة بمتطلباته والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
2. يوصي الباحث بضرورة العمل على تعزيز آليات الحوكمة المعمول بها حالياً وتطويرها لمستوى ثقافة العمل لدى الشركات المساهمة السورية، لما تمثله من حماية لهذه الشركات والأطراف ذات الصلة خاصة خلال الأزمات التي تظهر نقاط الضعف ما سينعكس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على مؤشرات أداء هذه الشركات ويزيد ثقة المستثمرين بقدرة هذه الشركات على الاستمرار ويساعد في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر رشداً اعتماداً على آليات الحوكمة كمعيار للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المختلفة.
3. يوصي الباحث بضرورة قيام الجهات الإشرافية والرقابية على آليات الحوكمة بتوعية المجتمع بأهمية الالتزام بآليات الحوكمة لضمان الممارسة الصحيحة لمبادئها والمحافظة على بقاء واستمرارية الشركات في السوق.

المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

- 1- أبو حمام، ماجد إسماعيل (2009). " أثر تطبيق قواعد الحكومة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص 25.
- 2- السواح، سمر أحمد السيد عبدالله (2015). "قياس تأثير تطبيق آليات الحوكمة على زيادة القدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية للشركات المقيدة في البورصة المصرية- دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
- 3- السويداوي، محمد مشرف حماد (2015). "الحاكمة المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، الأردن.
- 4- الفقي، إسماعيل؛ وآخرون (2010). "التحليل الإحصائي للبيانات باستخدام Spss-win". مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر، المملكة العربية السعودية، ص. 144.
- 5- المبادئ الدولية التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 والمعدلة في عام 2004 والتي تم تعديلها مرة ثانية عام 2015.
- 6- المومني، منذر وشويات، زياد (2008). "قدرة المراجع على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء". مجلة المنارة. المجلد 15، العدد 1، ص 141-227.
- 7- النجار، جميل حسن؛ عقل، علي خليل (2016). " قياس أثر الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين". مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث، المجلد 4، العدد 2، ص. 15-40.
- 8- بيت التمويل الكويتي، (2010). دليل حوكمة الشركات، ص 4.

- 9- حماد ، طارق عبد العال(2005). **حوكمة الشركات " المفاهيم - المبادئ - التجارب " تطبيقات الحوكمة في المصارف .** الدار الجامعية ، مصر .
- 10- سليمان، محمد مصطفى(2008). **" دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص20.
- 11- شهيد، رزان حسين؛ العيسى، ضحى محمد(2018). **" أثر حوكمة الشركات في جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية على هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية)"**. **مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، المجلد2، العدد الرابع والأربعون، ص. 265-277.
- 12- عفيفي، هلال عبد الفتاح(2008). **"العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري في التقارير السنوية"**. **مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق**، مجلد30، العدد1، ص429-498.
- 13- عمار، قصي علي(2018). **" أثر الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة في أداء الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية"**. **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 40، العدد 5، ص. 103-124.
- 14- ندّه، كنان(2010). **" مبادئ حوكمة الشركات في سورية(دراسة مقارنة مع مصر والأردن)"**. **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26 ، العدد الثاني، ص.675-697.
- 15- نظام الممارسات السليمة لإدارة الشركات (قواعد حوكمة الشركات المساهمة) الصادر بالقرار / 31 / لعام 2008 الصادر عن مجلس مفوضية هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.
- 16- هيئة الأوراق المالية والسلع(2015). **دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، الإمارات العربية المتحدة**، ص3.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al-Sartawi, A.M., (2018). Corporate governance and intellectual capital: Evidence from Gulf Cooperation Council countries. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 22(1).
2. Al-Thuneibat, A., et al,(2016). " The Effect of Corporate Governance Mechanisms on Earnings Management Evidence from Saudi Arabia", **Review of International Business and Strategy**, Vol. 26, No.1, pp.2-32.
3. Büyüksalvarcı, A. and Abdioglu, H., (2010)."Corporate Governance, Financial Ratios and Stock Returns: An Empirical Analysis of Istanbul Stock Exchange (ISE)", **International Research Journal of Finance and Economics**, Vol. 57 (November), pp. 70-81.
4. Cadbury. (1992). **The Committee on The Financial Aspects of Corporate Governace** and Ge And Co.Ltd., P.14.
5. **International Standard on Auditing** (ISA), No. 570, 2003.
6. Jabbar, N. Sh,(2018)."The Impact of the Application of the Governance Mechanisms on the Efficiency of the Audit Performance and the Level of Disclosure in the Financial Reports: An Applied Study to A Sample of Companies Listed in the Iraqi Stock Exchange", **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, Vol. 22, No. 2, pp.1-18.
7. Kamath, B., (2019)."Impact of corporate governance characteristics on intellectual capital performance of firms in India", **International Journal of Disclosure and Governance**, Vol. 16, No.1, pp.1-17.
8. Khan, M.A & Ibrahim,M.Y.,(2017). " Improving Firm Financial Performance Through Corporate Governance Mechanism in Malaysian Listed Companies: Empirical Study Approach", **Global Business and Management Research: An International Journal**, Vol. 9, No. 1, pp.28-38.
9. The Organization for Economic Cooperation and Development (**OECD**),OECD Principles of Corporate Governance. 2004, pp.11-13 Mars 2016. <http://www.oecd.org/dev/Publication/tpla.htm>
10. Vijay, T.S. and Sharma,M., (2012). " Corporate Governance Mechanisms and Firm Performance: A study of Indian Firms ", **Journal of Commerce and Accounting Research**, Vol. 1, Iss. 1, pp. 11-17.
11. Williamson, Q., E, (2009)."**The Mechanism of Governance**", Oxford University Press.

The Effect of Compliance with Governance Mechanisms on the Continuity of Syrian Shareholding Companies An Applied Study

Yousef Al-Abdullah Al-Ahmad

Associate Prof. Department of Accounting, Faculty of Economics, University of Aleppo

Abstract:

This research aims to study the effect of compliance with governance mechanisms on the continuity of Syrian shareholding companies. To achieve this objective, the researcher relied on studying the corporate governance reports published for the Syrian Securities and Markets Commission, in addition to the financial reports published on the websites for the companies covered by the study sample between 2014 - 2016. The study sample was divided into two periods of study: the first period between 2014 to 2015, and the second period between 2015 to 2016.

The data were analyzed using the SPSS statistical package for analyzing and interacting with variables using T-test approach to test the differences between the averages of two non-independent samples (Paired-samples T-Test).

The results of research showed that there is a sufficient level of compliance to governance mechanisms, where the degree of compliance to the governance mechanisms for many companies increased between 2014 to 2015 by 86% of the total companies, and 52% of the total companies between 2015 to 2016. The results also showed an impact on compliance to governance mechanisms on all indicators of continuity studied in the study which are: The ratio of trading, the ratio of net profit to income, the ratio of debt to total assets, the return on equity, earnings per share, and debt to equity ratio.

Key words: Corporate Governance, Compliance, Governance Mechanisms, Companies Continuity.